حرية الإرادة عند برتراند رسل

بقلم الدكتور محمد عبد الرحمن مرحبا

القانون العلّي (او السببي) هو كل قضية كلية عامة يمكن بواسطتها استنتاج شيء او حادثة من وجود شيء او من عدد من الاشياء او الحوادث الاخرى. فاذا سمعت رعداً ولم تر برقاً استنتجت وجود هذا الاخير استنتاجاً، نظراً الى القضية العامة التي تقول : « كل رعد مسبوق ببرق » وكذلك اذا رأيت وقع اقدام على الارض استنتجت وجود انسان . واذا رأينا غروب الشمس توقعنا شروقها في الغد ، الخ ...

هذا ولما كان القانون العلّي عاماً من شأنه ان يصدق على حالات كثيرة ، فالمعطى Datum الخاص الذي يستنتج منه يجب ان يخولنا حق الاستنتاج من حيث ان فيه مميزاً عاماً لا من حيث انه شيء جزئي، اذ المسائل الجزئية لا اهمية لها في القانون العلي لانه بحكم التعريف قضية كلية . وحسب الجزئيات ان تمت الى نوع معين : فنحن نستنتج البرق الذي لم نره من محض الرعد من حيث انه مشابه لبروق اخرى . فالقانون العلي يجب ان يقرر اذن ان وجود شيء من نوع خاص من شأنه ان يتضمن وجود شيء آخر له علاقة بالاول، وهذه العلاقة ثابتة ما دام الاول يمت الى هذا النوع . وبعبارة اخرى ان ما هو ثابت في القانون العلي ليس الشيء او الاشياء الجزئية ، وانما هو الاضافة (او العلاقة) بين الشيء المذكور والشيء المستنتج . فالمبدأ القائل : « نفس العلة ، نفس المعلول » والذي يزعم البعض انه مبدأ العلية لا صحة له، لان « نفس » العلة لا تتكرر ابداً . وانما الذي يتكرر هو العلاقة او الاضافة .

ولما كانت العلّية تجري في زمن، فلا بد من وجود اضافة زمنية من التعاقب بين الحادثة – علة، والحادثة – معلول . وهذه الاضافة الزمنية يجب ان يتحقق فيها بعض الدقة .

واول ما يعنى به برتراند رسل هو تحليل طبيعة اليقين الذي تشتمل عليه القوانين العلية . فيقول ان اول خطوة يخطوها فكرنا في هذا السبيل هي اكتشاف وجوه التعاقب المطرد في سير حوادث الطبيعة . فتكرار هذه التعاقبات يولد فينا احساس التوقع الذي يظهر كلما تحققت الحادثة الاولى ، اي الحادثة – علة ، فتتوقع الحادثة – معلول .

حتى الآن لم يأت برتراند رسل بجديد . فكل ما قاله قد سبقه اليه الفيلسوف الانكليزي داود هيوم الذي وقف في تحليله للعلية عند هذا الحد . ولكنه على ما يبدو يشعر بأية التوسع فيه .

لكن فيلسوفنا يضيف على هيوم ان هذه التوقعات ولو انها تصدق في الغالب ، الا انها تحتمل دائماً بعض الاستثناءات . فالاجسام التي تترك طليقة في الهواء تسقط . ولكن المنطاد والطائرة يرتفعان . ففي هذه الحالة يمكننا ان نستبدل الاطراد الذي لم يصدق باطراد آخر اوسع نطاقاً منه ينطوي على عدد اكبر في الظروف وتندرج فيه الحالات الصادقة والخائبة من الاطراد السابق : ان الاجسام المتروكة في الهواء تسقط مالم تكن منطاداً او طائرة . وهذه مبادىء الميكانيكا تقدم لنا اطرادات تنطبق على المناطيد والطائرات كما تنطبق على الأجسام التي تسقط في العادة سواء بسواء . فهي اذن تفسر لنا لم ترتفع المناطيد ؟

هذا وان الكلمة « علة » ترجع الى المراحل الاولى من تفسير العالم تفسيراً علمياً حيث كان مبلغ الناس من العلم وضع تعميمات صغيرة بدائية تقريبية على امل الوصول الى قوانين لاحقة لا تتغير اكثر ثباتاً : فمثلاً نحن نقول ان الزرنيخ « علة » للموت ما دمنا نجهل العملية الدقيقة التي تؤدي الى هذه النتيجة . لكن هذه الكلمة المطاطة لن يكون لها من وجود عندما يتقدم العلم شوطاً بعيداً وتصاغ قوانين الاشياء. ومع هذا فالكلمة « علة » على رداءتها وذبذبتها يمكن الاحتفاظ بها . هنالك يمكن النظر الى الحادثة السابقة على انها « علة » والى الحادثة اللاحقة على انها « معلولة » . ففي هذا المعنى فقط يمكن استخدام الكلمتين « علة » و « معلول » شريطة الا تتمثل الرابطة بينهما ضرورية بل محض احتمالية . وهذا ما نقصده عندما نقول ان حادثة خاصة « علة » لحادثة اخرى .

والآن بم نبرر اعتقادنا بقوانين علية صحيحة في المستقبل وفي حالات غير مشاهدة من الماضي ؟ اي كيف نبرر اعتقادنا بكلية قانون العلية؟ وبعبارة اخرى هل هناك ما يجعلنا نعتقد بأن قانوناً علياً خاصاً – ناموس الجاذبية مثلاً – سيظل صحيحاً في المستقبل ؟

لقد يقال ان جميع استنتاجاتنا المتعلقة بالمستقبل لا قيمة لها . وهذا القول لا غبار عليه في نظر فيلسوفنا . ولكن مع التسليم بصحة استنتاجاتنا جميعاً يمكننا ان نتساءل : اذا كانت استنتاجاتنا الخاصة بالمستقبل صحيحة فما هو المبدأ الذي نستند اليه عند صياغتنا لها ؟

يجيب رسل بأن هذا هو مبدأ الاستقراء Induction وهو مبدأ سابق على التجربة a priori، اي لقد فطر الانسان عليه ولا يمكن للتجربة ان تثبته ولا ان تنقضه . ورغم صعوبة هـذا المبدأ فهو يحاول صياغته على الوجه التالي كيما يوجد ضمانة للاستنتاجات التي نأمل استخراجها منه : « اذا كان شيء من نوع ما مرتبطاً على نحو ما في عدد كبير في الحالات بشيء من نوع آخر فمن المحتمل ان الشيء من النوع الاول يظل يرتبط دائماً على نفس النحو بالشيء الذي من النوع الآخر، وكلما كان عدد الحالات المترابطة كذلك كبيراً اقترب الاحتمال من درجة اليقين » .

لقد نتساءل عما اذا كانت هذه القضية صحيحة . ان من الصعب جداً الاجابة على هذا السؤال . لكننا اذا سلمنا بصحتها فيمكننا ان نستنتج ان ما كان خاصاً بمجموع الماضي يجب ان ينطبق كذلك على المستقبل وعلى حالات غير مشاهدة من الماضي . وهكذا فاذا كانت القضية صحيحة فسيكون فيها ضمانة لأن نستنتج ان من المحتمل ان القوانين العلمية صحيحة في كل لحظة سواء في الماضي ام في المستقبل . ومن غير هذا المبدأ فان الحالات المشاهدة التي تشهد بصحة القوانين العلمية لا تبرر صدق الحالات غير المشاهدة .

وهكذا فان مبدأ الاستقراء – لا مبدأ العلية – هو الاساس في كل استنتاج متعلق باشياء ليست في متناول ايدينا مباشرة ، وبفضله يمكن اثبات كل ما يراد اثباته وبدونه تظل استنتاجاتنا لاقيمة لها . ان هذا المبدأ يجهله اصحاب المنطق الاستدلالي . لكن اولئك الذين يعولون على الغاية من الاستقراء يؤكدون ان كل منطق هو تجريبي واذن فلم يك من المتوقع من هؤلاء ان يتصوروا ان الاستقراء نفسه يفتقر الى مبدأ منطقي آخر لاثباته . واذن فيجب ان يكون هذا المبدأ سابقاً على التجربة – هو لا مبدأ العلية . وهكذا فاذا تساءلنا عما اذا كانت الاستنتاجات من الماضي الى المستقبل صحيحة، فالجواب يتوقف على مدى صحة مبدأ الاستقراء : فاذا كان هذا المبدأ صحيحاً فاستنتاجاتنا صحيحة واذا كان خاطئاً فهي كاذبة .

هذا وان فكرة العلية كانت مرتبطة دائماً في الماضي بالارادة الانسانية . فكان الناس يتخيلون العلة فاعلة والمعلول منفعلاً . ومن ثم اصبح المعلول غاية تهدف اليها العلة . وهذا ما يفسر ان فلسفة الاوائل وفي اذيالها فلسفة القرون الوسطى كانت موسومة دائماً بطابع الغائية teleology وهذا ما جعل ماخ واوجست كومت واصحاب المدرسة الوضعية ينادون بضرورة الاقتصار على تفسير حوادث الطبيعة تفسيراً وصفياً Descriptive لا تشوبه اي شائبة غائية : فالفيزياء ليس من شأنها ان تقول لنا لماذا تحدث الاشياء ، بل وظيفتها مقصورة على ان تقول لنا « كيف » هي تحدث ، اي ان نصفها فقط .

واخيراً الى اي حد تخضع الارادة الانسانية للقوانين العلمية ؟ وبعبارة اخرى هل الارادة الانسانية حرة ؟ يجيب فيلسوفنا : انها حرة مع خضوعها خضوعاً تاماً لهذه القوانين .

اننا عندما نمعن التفكير في هذا الامر نجد ان فينا احساساً ذاتياً عميقاً بحريتنا . وهذا الاحساس جعل البعض يعارضون ان يكون للارادة الانسانية علل . ان هذا الاحساس ليس غير شعورنا بالقدرة على ان نختار من بين عدة امور الأمر الذي يروق لنا . إلا انه لايثبت لنا عدم وجود رابطة علية بين ما يروق لنا اختياره وبين حياتنا الماضية . ان ما يخيل الينا من عدم وجود اتفاق بينهما مصدره تعودنا على تصور العلل كاراداتنا : فنحن نزعم ان العلة تجبر المعلول . وقد رأينا الا اجبار في الامر . فلا العلة تجبر المعلول ولا المعلول يجبر العلة . فكل ما في الامر ان بين العلة والمعلول اضافة (اي علاقة) تبادل لا اضافة اجبار . بمعنى ان ايا منهما يمكن استنتاجه من الآخر ..

ان ما يخيل الينا من ان المستقبل غير متعين بعد – وهذه دعوى القائلين بحرية الارادة – مصدره جهلنا بما سيقع لا أن المستقبل غير متعين بعد . فحرية الارادة لا تتعارض ابداً مع المعرفة العميقة . من الواضح ان المعرفة الكاملة تشمل المستقبل كما تشمل الماضي . ولو اطلعنا على المستقبل لرأيناه متعيناً تعين الماضي بالضبط . فلو قدر لنا ان نرى حوادث المستقبل كما نرى حوادث الماضي فما علاقة حرية الارادة بهذا؟ ان هذه الحرية مستقلة غاية الاستقلال عن الحتمية بل انها لاتتعارض مطلقاً مع ان يكون للعالم ناموس علي لا يتغير ولا يتزحزح . إن حرية كهذه – لو وجدت – من شأنها ان تحتوي على كل ما تحتوي عليه حريتنا، لان من المستحيل ان يكون محض الجهل شرطاً ضرورياً للحرية الفعلية

لنتصور كائنات على احاطة تامة بالمستقبل ولننظر فيما اذا كان لديهم شيء يشبه ما نسميه بحرية الارادة . ان هؤلاء لن ينتظروا وقوع الحادثة لمعرفة القرار الذي سيتخذونه منها في المستقبل . فهم يعلمون الآن ماستكون عليه ارادتهم فيما بعد . ترى هل يأسفون على هذه المعرفة؟ يقيناً لا، إذ ان معرفة هؤلاء بالمستقبل ليست هي التي خلقت المستقبل ، كما ان الذاكرة ليست هي التي خلقت الماضي . فنحن يمكن ان نكون احراراً في المستقبل ولو عرفنا ما ستكون عليه ارادتنا فيه .

وخلاصة القول ان قانون العلية الصارم الذي ينادي به الكثيرون هو في نظر فيلسوفنا قانون مثالي لا يصار الى الوقوف عليه الا باكتشاف علاقات جديدة يوماً بعد يوم من شأنها ان تخفف الاستثناء في حوادث الطبيعة بتوسيع دائرة البحث في كل فرع حتى يتناول القانون عدداً اكبر من الجزئيات . وستظل قوانيننا قابلة للاستثناء ما لم تتسع العلة حتى تتناول الكون بأسره . واذن فالقانون العلي ليس امراً يقيناً حتى الان . واما الارادة الانسانية فوجودها لا يتعارض في شيء مع خضوع الكون لقوانين علية صارمة تجري الحوادث على مقتضاها ، لان الارادة مستقلة عن سير هذه الحوادث سيراً حتمياً ولا صلة لها بها البتة .

طرابلس

محمد عبد الرحمن موحبا